كتاب شرح الفقه الأكبر

المتن المنسوب إلى الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي المتوفى سنة خمسين ومائة، والشرح لإمام المتكلمين ومصحح عقائد المسلمين علم الهدى رئيس أهل السنة أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الحنفي الماتريدي السمرقندي صاحب التصانيف الجليلة المتوفى سنة اثنتين أو ثلاث وثلاثين وثلاثمائة، تفقه على أبي بكر أحمد الجوزجاني عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد رحمهم الله، جمع فيه بين الكلام والشريعة وأتقن المسائل وأوضحها غاية الإيضاح، تغمده الله بالرحمة والرضوان.

* * *


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال أبو حنيفة ﷺ: الحمد لله أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، توحيدًا وتمجيدًا وعقيدة وحقيقة وشريعة، والحمد لله مستحق الحمد قبل عباده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله.

أما بعد! قال أبو منصور الماتريدي رحمه الله: قد سألتموني -أكرمكم الله بالتقوى- أن أشرح لكم الفقه الأكبر الذي ينسب إلى أبي حنيفة ﷺ بأسانيد صحيحة، فأجبت إلى ملتمسكم بعون الله وحسن توفيقه إنه هو المعين الموفق، قال أبو حنيفة ﷺ: (لا نكفر أحدًا بذنب ولا ننفي أحدًا من الإيمان) قال الفقيه رحمه الله: هذه مسألة مختلف فيها.

قالت الخوارج: إذا ارتكب الإنسان كبيرة من الكبائر فإنه يكفر ويزول عنه الإيمان، وقالت المرجئة: لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وقالت القدرية والمعتزلة: يخرج بها من الإيمان ولا يدخل في الكفر ويكون بين الكفر والإيمان؛ فإذا تاب إلى الله ورجع عنها فإنه يدخل في حيز الإيمان قبل الموت، وإذا مات قبل أن يتوب منها دخل في حيز الكفر ويخلد في النار، واحتجت بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾[1] أخبر الله تعالى أنه مخلد في النار، والخلود المقطوع إنما هو للكافر، إلا أنا نقول لهم: إنما قلتم واحتججتم بهذه الآية لوغادتكم ومخالفتكم الإجماع، فلو ساعدتكم السعادة لاتبعتم وما ابتدعتم، وما خالفتم الصحابة ومن بعدهم من أهل التفسير: أجمعوا على أن المراد بالآية استحلال القتل، وهكذا قال ابن عباس ﷺ

(١) النساء: ٩٣.

وهو ترجمان القرآن، وعلى هذا إنا لا نسلم أن الخلود يعبر به عن الأبد، وإنما يعبر به عن طول الزمان، وقد اجتمعت على هذا أرباب اللسان وأصحاب البيان لأنه يقال: أخلد فلان في الحبس إذا طال حبسه فيه، وقال الله تعالى خبرًا عن بلعام: ﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾[1] أي مال إليها واطمأن بها.

فإن قيل: روي عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ كَفَرَ»[2]، وفي حديث آخر: «بَيْنَ الْكُفْرِ وَالإِيمَانِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»[3] قلنا: تأويل الخبر كتأويل الآية على ما بيناه، ومن الدليل على أن الإيمان لا يرفع بالكبيرة قول الله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾[4] أمر بالتثبت في نبأ الفاسق؛ فلو صار كافرًا لنهى عن قبول شهادته، وحديث ماعز بن مالك أيضًا حجة حين أقر بالزنا بين يدي رسول الله ﷺ؛ فلو صار مرتدًا لأمر بقتله أو استرجعه إلى الإسلام، والمعنى فيه هو أن الإيمان محله القلب، والمعاصي محلها الأعضاء، وهما في محلين مختلفين فلا يتنافيان.

وقوله: إنا نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر، هذه مسألة بيننا وبين المجبرة فيها خلاف؛ لأنها لا ترى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واحتجت بقوله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾[5] قلنا: الآية في نفي المضرة وبه نقول: إن

---

(١) الأعراف: ١٧٦.

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط ح (٣٣٤٨) من طريق محمد بن أبي داود، عن أبي النضر هاشم بن القاسم، عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أنس بن مالك به، وقال: «لم يروه عن أبي جعفر الرازي إلا هاشم بن القاسم، تفرد به محمد بن أبي داود». اهـ. وقال الهيثمي في المجمع (٢/ ٢٦): «رجاله موثقون إلا محمد بن أبي داود فإني لم أجد من ترجمه، وقد ذكر ابن حبان في الثقات: محمد بن أبي داود البغدادي، فلا أدري هو هذا أم لا». اهـ. وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ١٤٨): «سئل الدارقطني في العلل عنه فقال: رواه أبو النضر عن أبي جعفر عن الربيع موصولاً، وخالفه علي بن الجعد فرواه عن أبي جعفر عن الربيع مرسلاً، وهو أشبه بالصواب». اهـ.

(٣) أخرجه مسلم ح (٨٢)، والترمذي ح (٢٦١٨) من حديث جابر بن عبد الله، واللفظ للترمذي.

(٤) الحجرات: ٦.

(٥) المائدة: ١٠٥.

مضرة المعصية لا تعدو عن العاصي كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[1] وإنما وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد عرف بآية أخرى وهي قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[2] وقوله ﷺ: «وَاعْلَمْ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ»[3]، هذه مسألة بيننا وبين القدرية والمعتزلة فيها خلاف، وهو أنهما ينفيان إرادة الله ومشيئته عن فعل العبد إذا كان معصية، فقالوا: إن معصية العاصي وكفر الكافر ليسا بمشيئة الله وإرادته؛ لأنه لو أراد معصية العاصي وكفر الكافر ثم عذب عليهما كان ذلك جورًا منه، وحاشا أن يوصف الله بالجور والظلم، ومن هذا يسموننا أهل الجور، ويسمون أنفسهم: أهل العدل، قلنا: هذا من سخافتكم وخرافتكم وجرأتكم على الله تعالى، وقلة عقلكم وعدم فهمكم؛ حيث غلَّبتم إرادة المخلوق على إرادة الخالق، وحاشا أن تغلب إرادة المخلوق على إرادة الخالق، بل إرادته غالبة ومشيئته نافذة، ولا يكون بإرادته معصية العاصي وكفر الكافر جائزًا؛ لأنه بيّن لهم طريق الهداية والضلالة ويحدث لهم الاستطاعة ساعة فساعة، وليس لهم أن يعرفوا حقيقة الإرادة إذ لو عرفوها لكانوا أمثاله، وحاشا أن يوصف الرب جلت قدرته بالأمثال، ثم المذهب الصحيح -وهو مذهب أهل السنة والجماعة- أن أفعال العباد على نوعين: منها ما هو طاعة ومنها ما هو معصية؛ فالطاعة والمعصية بهذا كله دون رضاه وأمره.

فإن قيل: ما معنى قوله تعالى: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ

---

(١) الأنعام: ١٦٤.
(٢) آل عمران: ١٠٤.
(٣) أخرجه أبو داود ح (٤٦٩٩)، وابن ماجه ح (٧٧)، وصححه ابن حبان ح (٧٢٧) من حديث زيد بن ثابت.

مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾[١]؟ قلنا: معناه ألا يضاف الشر إلى الله عند الانفراد مراعاة للأدب وإن كان حصول ذلك من العبد بتخليق الله إياه، وذلك لأن الإضافة على نوعين: إضافة تحقيق وإضافة تكريم؛ فإضافة التحقيق مثل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[٢] وإضافة التكريم مثل قوله تعالى: (بيت الله) و﴿نَاقَةُ اللَّهِ﴾؛ فالطاعة والمعصية خارجتان عن إضافة التحقيق لأن ذلك مذهب المجبرة، وبقيت إضافة التكريم؛ فالطاعة مكرمة مرضية جاز أن تضاف إلى الله تعالى عند الانفراد؛ فيقال: الخير من الله، والشر ليس من محل الإكرام عند الانضياف إلى الله عند الانفراد، ولكنه يضاف إلى الله عند الجملة كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾[٣].

فإن أشكل هذا عليك في الأفعال فاعتبره بالأعيان أنه لا يقال: يا خالق الخنازير والحيات والعقارب مراعاة للأدب، ولكنه يُقال: خالق كل شيء.

قوله: (ولا نبرأ من أحد من أصحاب رسول الله ﷺ) هذا بيننا وبين الرافضة فيه خلاف، إنهم يبرءون عن الصحابة ﵃ إلا عن علي ﵇، فيرد عليهم بقوله ﵇: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ»[٤]، والأخبار في فضائل

(١) النساء: ٧٩.
(٢) الحديد: ١٠.
(٣) النساء: ٧٨.
(٤) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٩١)، وابن حزم في الإحكام (٦/ ٨٢) من طريق سلام بن سليم عن الحارث بن غصين عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعًا به.
وقال ابن عبد البر: «هذا إسناد لا تقوم به حجة؛ لأن الحارث بن غصين مجهول». اهـ. وقال ابن حزم: «هذه رواية ساقطة، أبو سفيان ضعيف، والحارث بن غصين هذا هو أبو وهب الثقفي، وسلام بن سليمان يروي الأحاديث الموضوعة، وهذا منها بلا شك». اهـ.
وقد روي من حديث جماعة من الصحابة غير جابر، وأسانيده كلها واهية، لا يصح منها شيء، تنظر في التلخيص الحبير (٤/ ١٩١).

الصحابة كثيرة يطول ذكرها هاهنا.

قوله: (ولا نتوالى أحدًا دون أحد) هذا بيننا وبين الشيعة، أنها توالت عليًا فحسب، وهذا قريب من مذهب الرافضة أيضًا، وقد بينا فساده.

قوله: (أن نرد أمر عثمان وعلي إلى الله وهو عالم السر والخفيات) ولم يُرِد بهذا الشك في أمرهما ولكنه أخذ أسلم الطرق، وإن أسلمها أن نكف ألسنتنا عنهم كما كف الله سيوفنا عن تلك الفتنة.

قال أبو حنيفة ﷺ: (الفقه في الدين أفضل من الفقه في العلم) لأن الفقه في الدين أصل والفقه في العلم فرع، وفضل الأصل على الفرع معلوم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾[1] ولا شك أن العبد أولًا يلزمه الإسلام لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[2] أي ليوحدون، ثم العلم يبنى على الدين فصار الدين هو التوحيد والعلم هو الديانة يعني الشرائع، وهو بعد التوحيد، ثم الدين عقد على الصواب والديانة سيرة على الصواب.

قال أبو مطيع رحمه الله: قلت لأبي حنيفة ﷺ: أخبرني عن أفضل الفقه- يعني عن أفضل الفقه بعد الفقه- فأجاب أبو حنيفة ﷺ قال: (يتعلم الرجل الإيمان) أي أحكام الإيمان والثبات عليه يعني بعلم الحال العلم الذي هو عليه من الشريعة، وهو أن يعرف العبد نفسه على أي حال هو فيكون مستعدًا لإتيان ملك الموت عليه، وعن هذا قال ﷺ: «طَلَبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ

قال البزار كما في جامع بيان العلم (٢/ ٩٠): «هذا الكلام لا يصح عن النبي صلى الله عليه». اهـ
وقال ابن حزم في الإحكام (٥/ ٦٤): «هذا الحديث باطل مكذوب من توليد أهل الفسق». اهـ

(١) آل عمران: ١٩.

(٢) الذاريات: ٥٦.

وَمُسْلِمَةٍ»(١) أراد به الحال والحالة التي يكون فيها عاملًا أي عاملًا عالمًا، وفقيهًا طالبًا فيعرف نفسه، وقال عليه السلام أيضًا: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ»(٢)، والشرائع والسنن أراد بهما الحلال والحرام.

---

(١) أخرجه ابن ماجه ح (٢٢٤) من حديث أنس، وليس عنده: «ومسلمة». وطرقه عن أنس كلها معلولة واهية، وفي الباب عن جماعة من الصحابة.
قال الإمام أحمد كما في العلل المتناهية (١/ ٧٥): «لا يثبت عندنا في هذا الباب شيء». اهـ. وقال ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/ ٧): «هذا حديث يروى عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة، كلها معلولة، لا حجة في شيء منها عند أهل العلم بالحديث من جهة الإسناد». اهـ. وقال البزار في مسنده (١/ ١٧٢): «روي عن أنس من غير وجه، وكل ما يروى فيها عن أنس فغير صحيح». اهـ. وقال البيهقي في الشعب (٢/ ٢٥٣): «هذا الحديث شبه مشهور، وإسناده ضعيف، وقد روي من أوجه كلها ضعيفة». اهـ. وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٧٢) بعد ما خرجه عن جماعة من الصحابة: «هذه الأحاديث كلها لا تثبت». اهـ. ومثل به الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ١٥٠)، وابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث (ص ٣٠٧) للمشهور الذي ليس بصحيح. وقد صحح بعض الأئمة بعض طرقه كما قال العراقي، وقال المزي: إن طرقه تبلغ به رتبة الحسن. ينظر المقاصد الحسنة للسخاوي (ص ٤٤٠-٤٤٢).
تنبيه: قال السخاوي: قد ألحق بعض المصنفين بآخر هذا الحديث: «ومسلمة»، وليس لها ذكر في شيء من طرقه، وإن كان معناها صحيحًا.

(٢) قال ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٤٩): «بعض الناس يروي هذا عن النبي ﷺ، وليس هذا من كلام النبي ﷺ، ولا هو في شيء من كتب الحديث، ولا يعرف له إسناد، ولكن يروى في بعض الكتب المتقدمة - إن صح -: يا إنسان اعرف نفسك تعرف ربك، وهذا الكلام سواء كان معناه صحيحًا أو فاسدًا لا يمكن الاحتجاج بلفظه، فإنه لم يثبت عن قائل معصوم، لكن إن فسر بمعنى صحيح عرف صحة ذلك المعنى، سواء دل عليه هذا اللفظ أو لم يدل». اهـ.
وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٦٥٧): «قال أبو المظفر ابن السمعاني في الكلام على التحسين والتقبيح العقلي من القواطع أنه لا يعرف مرفوعًا، وإنما يحكى عن يحيى بن معاذ الرازي يعني من قوله، وكذا قال النووي: إنه ليس بثابت». اهـ. وقال ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٤٩): «بعض الناس يروي هذا عن النبي ﷺ، وليس هذا من كلام النبي ﷺ، ولا هو في شيء من كتب الحديث، ولا يعرف له إسناد، ولكن يروى في بعض الكتب المتقدمة - إن صح -: يا إنسان اعرف نفسك تعرف ربك، وهذا الكلام سواء كان معناه صحيحًا أو فاسدًا لا يمكن الاحتجاج بلفظه، فإنه لم يثبت عن قائل معصوم، لكن إن فسر بمعنى صحيح عرف صحة ذلك المعنى، سواء دل عليه هذا اللفظ أو لم يدل». اهـ.

قوله: (والحدود) أراد به علم الاجتناب عن المعاصي والائتمار بالأوامر، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾[١].

قوله: (واختلاف الأمة رحمة) أراد به علم النظر بدقائق المعاني قياسًا واستحسانًا واستنباطًا لا اختراعًا من جهة هوى النفس، وهذا لأن الأشياء تعرف بأضدادها؛ فمن لم يعرف الكفر لا يعرف الإيمان، ومن لا يعرف البدعة والضلالة لا يعرف الاهتداء والاستقامة.

فصل

ثم اختلفوا في الإيمان والإسلام، قال بعضهم: هما واحد لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[٢]، وقال بعضهم: هما متغايران لقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾[٣]؛ فقد علم تغاير بين الإسلام والإيمان، إلا أن الأصح ما قال أبو منصور الماتريدي أن (الإسلام) معرفة الله تعالى بلا كيف ومحله الصدور مصادقة لقوله تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[٤]؛ و(الإيمان) معرفة الله تعالى بالألوهية، ومحله القلب لقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[٥] والقلب داخل الصدر؛ (والمعرفة) معرفة الله بصفاته ومحلها الفؤاد وهو داخل القلب؛ (والتوحيد) معرفة الله تعالى بالوحدانية، ومحله السر وهو داخل الفؤاد، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ﴾...الآية[٦]، جعل الله الصدر بمنزلة

(١) الطلاق: ١.
(٢) آل عمران: ٨٥.
(٣) الحجرات: ١٤.
(٤) الزمر: ٢٢.
(٥) الحجرات: ٧.
(٦) النور: ٣٥.

المشكاة، والقلب بمنزلة الزجاجة، والفؤاد بمنزلة المصباح، والسر بمنزلة الشجرة، وداخل السر موضع يقال له: خفي، وهو موضع نور الهداية، ولا صنع للعبد فيه سوى أن الله تعالى إذا أراد أن يهدي عبده الضال يلقي نوره في الخفي فيتلألأ، وهو معنى قوله تعالى: ﴿فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[1] ثم يتلألأ ذلك النور إلى السر فيقوم للعبد فعل التوحيد فيوحد الله ويبرأ عن الأصنام، ثم لا يسكن ذلك النور بل يتلألأ إلى الفؤاد فيقوم للعبد فعل المعرفة لله تعالى فيصير عارفًا لله تعالى بجميع صفاته، ثم يتلألأ ذلك النور إلى القلب فيقوم للعبد فعل الإيمان، ثم يتلألأ إلى الصدر فيقوم له فعل الإسلام، ثم ينتشر ذلك النور في جميع الأعضاء فيتقاضى العبد بالاجتناب عن المعاصي والائتمار بالأوامر، وبإجابة العبد إلى ذلك صار مؤمنًا تقيًّا حتى دخل تحت قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[2] وقيل للنبي ﷺ: من آلك؟ قال: «كُلُّ مُؤْمِنٍ»[3]، فإن لم يجبه إلى ذلك زال عنه التقوى واتسم بسمة الفسق بارتكابه المعاصي؛ فيخاف عليه لفسقه ويرجى له بمحض إيمانه.

فإذًا صار هاهنا عقود أربعة: التوحيد والمعرفة والإيمان والإسلام، ليست هي بواحدة ولا متغايرة، فإذا اجتمعت صارت دينًا، وهو معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾[4] إلى الخبر المروي عن النبي ﷺ وهو ما روي عن

---

(١) الزمر: ٢٢.

(٢) الحجرات: ١٣.

(٣) أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية من حديث أنس، وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ». اهـ. وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٤٠) بعدما ذكره من حديث أنس: «وفي الدلائل من حديث ابن الشخير ومن حديث شريك، عن أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث الأعور، عن علي رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله من آل محمد؟ قال: كل تقي. وأسانيدها ضعيفة، ولكن شواهده كثيرة، منها في الصحيحين قوله: إن آل أبي فلان ليسو لي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين». اهـ.

(٤) آل عمران: ١٩.

ابن عمر ﷺ قال: «كنا جلوسًا عند رسول الله ﷺ في مسجد المدينة إذ دخل أعرابي حسن الوجه حسن الهيئة أبيض الثياب، ووقف على طرف المسجد وسلم على النبي ﷺ؛ فرد جوابه ثم استأذن وقال: أدنو؟ فقال له النبي: «أُدْنُ!» فدنا، ثم وقف واستأذن كالموقر ودنا إلى أن جثا بين يدي النبي، وقال: يا رسول الله ما الإيمان؟ فقال النبي: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ مِنَ اللهِ»، قال: صدقت، فعجبنا منه يسأله ويصدقه، ثم قال: يا رسول الله: فما الإسلام؟ فقال ﷺ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وإِقَامُ الصَّلَاةِ وإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وصَوْمُ رَمَضَانَ وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، قال: صدقت، ثم قال: يا رسول الله: ما الإحسان؟ فقال ﷺ: «الإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»، فقال: صدقت[1]. وهذا الحديث معروف، وأبو منصور رحمه الله إنما ذكر الحقيقة قال: فمن استيقن هذا وأقر به فهو مؤمن لأنه عقد على الصواب على ما بيناه، وإنما قال: إن استيقن بهذا وأقر به لأن الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان؛ فإذا صدقه بقلبه وأقر به بلسانه فإنه مؤمن، وإذا صدقه بقلبه ولم يقر بلسانه وهو في الإمكان من الإقرار فإنه لا يصير مؤمنًا كما لو أقر بلسانه ولم يصدق بجنانه، قال: فإن أنكر لشيء من خلقه فقال: لا أدري من خلق هذا فهو كافر؛ لأن الله تعالى خلق كل شيء، وكذلك إذا قال: لا أعلم أن الله تعالى فرض عليَّ صلاة ولا صومًا ولا زكاة فقد كفر؛ لأن الفرض منصوص عليه، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[2] وإذا قال: أؤمن بهذه

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١/ ٥٢) من حديث ابن عمر به، وقال الترمذي في الجامع (٥/ ٦): «والصحيح هو ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ». اهـ. وحديث ابن عمر عن عمر أخرجه مسلم ح (٨). والحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة.

(٢) النساء: ٧٧.

الآية ولا أعلم تأويلها وتفسيرها فإنه لا يكفر؛ لأنه مصدق بالتنزيل وإن كان مخطئًا في التأويل، قال: فإن أقر بجملة الإسلام في أرض الشرك ولا يعلم شيئًا من الفرائض ولا شرائع الإيمان ولا الكتاب ولا يقر بشيء منها فإنه مؤمن، وإن كان لا يعلم شيئًا ولم يعمل به.

قال الفقيه رحمه الله: هذا يفيد فائدتين:

(أحدهما) أن الإيمان بالتقليد صحيح وإن لم يهتد إلى الإسلام، خلافًا للمعتزلة والأشعرية أنهما لا يصححان الإيمان بالتقليد ويقولان بكفر العامة، وهذا قبيح لأنه يؤدي إلى تفويت حكمة الله تعالى في الرسالة والنبوة؛ لأن من أعطي الرسالة والنبوة أمر أولًا بعرض الإسلام على الكفرة، فلو كان الإسلام لا يصح بالعرض والتقليد لفاتت الحكمة في الرسالة، إلا أن درجة الاستدلال أعلى من درجة التقليد ألف مرة؛ فكل من كان في الاستدلال والاستنباط أكثر كان إيمانه أنور، وهذا كما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لَوْ وُزِنَ إِيمَانُ أَبِي بَكْرٍ -من جهة النور والضياء- مَعَ إِيمَانِ جَمِيعِ الخَلَائِقِ لَرَجَحَ إِيمَانُ أَبِي بَكْرٍ»[1] من جهة النور والضياء لا من جهة الزيادة والنقصان.

(الفائدة الثانية) أن الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان والعمل بالشرائع

---

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ٢٠١) في ترجمة عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد، وقال عن عبد الله: «يحدث عن أبيه عن نافع عن ابن عمر بأحاديث لا يتابعه أحد عليه»، وأخرجه أيضًا بنحوه (٥/ ٢٥٩) في ترجمة عيسى بن عبد الله القرشي، وقال عن عيسى: «ضعيف يسرق الحديث». وقال أيضًا: «الضعف على حديثه بين». وله شاهد عن أبي بكر مرفوعًا: أن رجلاً قال: يا رسول الله رأيت كأن ميزانًا نزل من السماء فوزنت أنت وأبو بكر فرجحت أنت بأبي بكر، ووزن عمر وأبو بكر فرجح أبو بكر، أخرجه أبو داود ح (٤٦٣٤)، والترمذي (٢٢٨٧)، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وقد صح الحديث موقوفًا على عمر عند البيهقي في الشعب (٣٦). ينظر المقاصد الحسنة (ص ٥٥٥).

لا من الإيمان.

قالت الشكاكية: العمل من الإيمان، وعن هذا قالت بزيادة الإيمان ونقصانه، واحتجت بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾[1]؛ إلا أنا نقول: معنى الإيمان هاهنا هو التصديق إيمانًا أي تصديقًا؛ إذ الإيمان بجميع القرآن واجب، والقرآن كان ينزل على النبي ﷺ آية فآية وسورة فسورة؛ فكلما نزلت آية وجب التصديق بها؛ فمن لم يصدق بآية من القرآن فقد كفر كما لو لم يصدق بجميع القرآن؛ فهذا تأويل الآية على ما بيناه، وقد ثبت الفعل بخلقه فلم يعذبه على خلق نفسه؟

قلنا: الثواب والعقاب على استعمال الفعل المخلوق لا على أصل الخلق، ولهذا قال أبو حنيفة: إن الاستطاعة التي يعمل بها العبد المعصية هي بعينها تصلح لعمل الطاعة، وهو معاقب في صرف الاستطاعة التي أحدثها الله تعالى فيه وأمره بأن يستعملها في الطاعة لا في المعصية صرفها إلى المعصية لا على إحداث الاستطاعة، ولهذا قلنا: الاستطاعة مع الفعل لا قبله ولا بعده؛ لأن كل جزء من الاستطاعة مقرون بكل جزء من الفعل.

وقالت القدرية: الاستطاعة قبل الفعل وهي موجودة في العبد استعملها كيف شاء، قلنا: هذا يوجب استغناء العبد عن الله حيث يختار لنفسه ما شاء، والاستغناء عن الله كفر.

فإن قيل: نحن لا ننفي المشيئة ولكنا نقول: المشيئة على نوعين: مشيئة جبر ومشيئة تفويض، فمشيئة الجبر كخلق السموات والأرض وما فيهما وما بينهما، ومشيئة التفويض مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَـٰكِن

---

(١) التوبة: ١٢٤.

يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾[١] وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ﴾ مشيئة جبر أي لو شاء الله يجبركم على الإسلام، وقوله: ﴿وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾، مشيئة تفويض، وهذا اعتقاد العدلية- قلنا: العجب من ترهاتكم ووغادتكم حيث قسمتم مشيئة الله تعالى قسمين كأنكم شركاء الله تعالى، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، ثم نريكم قبح هذه المقابلة أن الرجل إذا خَيَّر إنسانًا بين أمرين وفوض العمل بين الطريقين يعني بين الخير والشر فإن اختار الشر كان معذورًا، وإذًا جعلتم العباد معذورين في ارتكاب المعاصي وإن اختار الخير يكون له منة على المفوض والمخير، وإذًا جعلتم للعباد منة على الله تعالى مثاله لو خير الرجل امرأته[٢] فافهم إن شاء الله تعالى، ثم المذهب الصحيح وهو مذهب أهل السنة والجماعة أن للعبد فعلًا حقيقة لا مجازًا.

وقالت المجبرة: لا فعل للعبد وله فعل على وجه المجاز لا على وجه الحقيقة، ونرد عليهم فنقول: إن قولكم هذا يؤدي إلى إسقاط الرجاء والخوف عن العبد فلا يخاف من سوء فعله ولا يرجو على خير عمله وهذا كفر، لأن في زوال الرجاء قنوطًا قال الله تعالى: ﴿لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾[٣] وقال في آية أخرى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَا۟يْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[٤] وفي زوال الخوف إسقاط العبودية وتفويت الربوبية وهذا أشد من الأول، وقد ضل الفريقان، القدرية بإضافة صفة الله تعالى إلى العبد وهي خلق الأفعال، والمجبرة بإضافة أفعاله القبيحة إلى الله تعالى تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

---

(١) النحل: ٩٣.
(٢) كذا والظاهر أن هناك سقط.
(٣) الزمر: ٥٣.
(٤) يوسف: ٨٧.

وتوسط أبو حنيفة وأصحابه ﷺ فقالوا: الخلق فعل الله وهو إحداث الاستطاعة في العبد، واستعمال الاستطاعة المحدثة فعل العبد حقيقة لا مجازًا على ما بيناه، فسلموا من القدر والجبر، واختلاف آخر بيننا وبين الأشعرية أنها تقول: إن الاستطاعة التي تصلح للشر لا تصلح للخير، وهذا قريب من الجبر بل عين الجبر؛ لأن استطاعة الشر إذا كانت لا تصلح للخير صار مجبورًا في فعل الشر، ومن هذا جوز الأشعرية تكليف ما لا يطاق، ونرد عليهم بقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[1].

فإن قيل: قال الله تعالى خبرًا عن المصطفى ﷺ: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ فلو كان الأمر فوق الطاقة لكان هذا السؤال من المصطفى ﷺ كفرًا كما قال: «لا تظلمنا ولا تجر علينا»، قلنا: سؤال النبي ﷺ كان على سبيل التخفيف لا على سبيل نفي الطاقة أصلًا دليله سياق الآية: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ الا ترى أنك إذا رأيت دابة قد حملت حملًا ثقيلًا قلت هذه الدابة حملت فوق طاقتها، قلت: إن تعلقهم بهذه الآية من الوغادة وقلة الفهم، وذكر في كتاب الأسئلة وجوابها وكل ذلك يرجع إلى ما بينا، ثم ذكر بعض هذا الخبر وجوابها معروفان به[2] ولكن المراد من الخبر أن الشقاوة المكتوبة في اللوح المحفوظ تتبدل سعادة بأفعال السعداء، والسعادة المكتوبة فيه تتبدل شقاوة بأفعال الأشقياء.

وقالت الأشعرية: لا تتبدل عن ذلك، وعن هذا قالوا: إن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا مؤمنين في حال سجودهما للصنم، وسحرة فرعون كانوا مؤمنين في

---

(١) البقرة: ٢٨٦.

(٢) ما مر ذكر الخبر، ولعل في عبارة الأصل نقصًا.

حال حلفهم بعزة فرعون وإقرارهم بألوهيته.

قلنا: هذا مردود عليكم بقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾(١) أثبت الغفران لما سلف قبل الإسلام؛ فلو كان الكافر مؤمنًا قبل الإيمان لفاتت فائدة الغفران وتعطل كلام الرحمن، وهذا من أقبح القبائح، وقال ﷺ: «الإسلام يجب ما قبله»(٢) ومن الدليل على ما قلناه قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾(٣) يعني يمحو المعاصي عند التوبة ويثبت التوبة، وهذا قد اجتمعت عليه المفسرون.

فإن قيل: القول بالتبديل يؤدي إلى تجويز البداء على الله تعالى، تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا.

قلنا: هذا من قلة فهمكم وسخافة عقلكم؛ أفحسبتم أن المكتوب في اللوح المحفوظ صفة الله تعالى بل هي صفة العبد سعادة وشقاوة، والعبد يجوز عليه التغيير من حال إلى حال فلذلك صفته متغيرة، وأما قضاء الله وقدره فلا يتغير ولا يتبدل، والقضاء صفة القاضي، والمقضي المكتوب في اللوح المحفوظ، والقضاء صفة الرب غير محدثة والمقضي محدث، والحكم غير محدث والمحكوم به غير محدث، والمقدور محدث، وتغير المقضي عليه لا يوجب تغير القضاء؛ إذ الناس على أربع فرق: (فريق) منهم قضي عليه بالسعادة ابتداء وانتهاء مثل علي وولديه الحسن والحسين ﷺ (وفريق) قضي عليه بالشقاوة ابتداء وانتهاء مثل أبي جهل وأصحابه (وفريق) منهم قضي عليه بالسعادة انتهاء مثل أبي بكر وعمر

---

(١) الأنفال: ٣٨.

(٢) أخرجه مسلم ح (١٢١)، وأحمد في مسنده (٤/ ٢٠٤، ٢٠٥) من حديث عمرو بن العاص، ولفظ مسلم: «الإسلام يهدم».

(٣) الرعد: ٣٩.

عليه السلام وسحرة فرعون، فنفذ قضاؤه على ما كان في الأزل جرى؛ فالتغير للمقضي عليه لا للقضاء- والله الموفق.

وقوله: فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فيتبعه على ذلك أناس فخرج على الجماعة هل ترى ذلك؟ قال إسماعيل في ذلك: لا، فهذا يفيد أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ارتفعا في هذا الزمان لأنه ذكر بعده، فقال: إن ما يفسد من استحلال المحارم وانتهاب الأموال أكثر مما يصلح، وعن هذا قلنا: إن السلطان إذا كان جائرًا فإنه لا يجوز أن يخرج عليه بالسيف لما فيه من الفساد من سفك الدماء وانتهاب الأموال.

قال أبو حنيفة رضي الله عنه: (لا يضركم جور من جار ولا عدل من عدل لكم أجركم وعليه وزره) قال: هذا القول يفيد أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذا الزمان مرتفع؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذا الزمان ليس إلا على هذا الوجه لا على وجه الخشية لله تعالى.

ثم ذكر بعد هذا أحكام الخوارج ولا نحتاج إليها.

وقوله فيمن قال: لا أعرف الكافر كافرًا فهو مثله؛ لأن الأشياء تعرف بأضدادها، فلما لم يعرف الكفر لم يعرف الإيمان، وكذلك لو قال: لا أدري أين يصير الكافر فإنه يكفر؛ لأن الله تعالى أعلمنا أن مصيره إلى النار، ثم بعد هذه المسألة الاستثناء في الإيمان وهي بيننا وبين الشكاكية فنرد عليهم بقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1] وما استثنى وقال خبرًا عن السحرة ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2] من غير استثناء، وقال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ

(١) البقرة: ١٣١.
(٢) الأعراف: ١٢١.

﴿ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ﴾[١] وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ﴾[٢] وقال: ﴿مُّذَبۡذَبِينَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ﴾... الآية، وهم المنافقون فصاروا على ثلاثة أصناف، ولم يذكر الصنف الرابع لأن الإيمان عقد -على ما بينا- فالاستثناء يبطله كسائر العقود.

فإن قيل: روي عن النبي ﷺ أنه مر بمقبرة فسلم عليهم وقال: «إنا لاحقون بكم إن شاء الله»[٣] فاستثنى في الموت أفترى أن الموت مشكوك فيه؟ فكذلك نحن لا نشك في إيماننا ولكن يجوز الاستثناء فيه.

قلنا: سكوتكم كان خيرًا لكم من تعلقكم بهذا الخبر؛ لأن النبي ﷺ لم يشك في الموت وإنما استثنى في اللحوق، واللحوق مشكوك فيه؛ إذ الفريق فريقان: فريق في الجنة وفريق في النار، فكل ما كان مشكوكًا فيه يجب الاستثناء عليه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾[٤]، وكل ما كان متحققًا لا يجوز الاستثناء فيه كقوله: هذا رجل وهذه امرأة إن شاء الله، ولا من جوز الاستثناء في الإيمان جوز الاستثناء في الكفر، وقد ذكرنا أن الاستثناء في الكفر كفر مثله.

فإن قيل: إنما الاستثناء للخاتمة لا ندري أن نموت على الإيمان أم لا.

قلنا: هذا الاستثناء في الثبات على الإيمان وذلك مشكوك فيه، والاستثناء فيه واجب عندنا أيضًا، وكلامنا إنما وقع في الاستثناء للإيمان؛ فإذا بطل الاستثناء فيه في حال بطل في جميع الأحوال، والذي روي عن عبدالله بن مسعود ﷺ من جواز

---

(١) الأنفال: ٤.
(٢) النساء: ١٥١.
(٣) أخرجه مسلم ح (٢٤٩) من حديث أبي هريرة، ح (٩٧٤) من حديث عائشة.
(٤) الكهف: ٢٣-٢٤.

الاستثناء فهو محمول في الثبات على الإيمان وكان ذلك زلة منه فرجع عنها، وقوله: فمن قال: أنا من أهل الجنة فقد كذب؛ لأنه إذا قال: أنا من أهل الجنة فقد أسقط الخوف عن نفسه، وإذا قال: أنا من أهل النار فقد أسقط الرجاء عن نفسه، وكلاهما لا يجوز كما بينا.

ثم اعلم بأنه يجوز أن يقال في الجملة: إن المؤمنين في الجنة بلا شك؛ لأن في جملة المؤمنين الأنبياء والرسل والأولياء، ويجوز أن يقال: إن الكافرين في النار من غير شك، فإذا شك فيه فقد كفر لأنه أنكر النص، وأما إذا أشرت إلى واحد بعينه فإن كان المشار إليه من الأنبياء والرسل أو ممن شهدت له الرسل والأنبياء بالجنة وهم أصحاب النبي ﷺ وهم عشرة مبشرة، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾...الآية[1] إنه يجوز لك أن تقول: هذا في الجنة، من غير شك، فإذا شككت فيه فقد كفرت وكذبت على الله تعالى، وإن كان ذلك المشار إليه من غير الأنبياء أو ممن لم يشهد له الأنبياء بالجنة فلا يجوز لك أن تقول: هذا في الجنة، إلا بالشرط، وهو أن تقول: إن كان هذا على الإيمان فهو في الجنة، وكذلك إن كان المشار إليه ممن نطق الكتاب أنه من أهل النار جاز لك أن تقطع القول بأنه في النار وإلا فبالشرط.

قال أبو حنيفة ﷺ: (من آمن بجميع ما يؤمر به إلا أنه قال: لا أعرف موسى وعيسى عليهما السلام أمن المرسلين أم من غير المرسلين فإنه يكفر) لأنه أنكر النص.

قال أبو حنيفة: (من قال: لا أعرف الله أفي السماء أم في الأرض فقد كفر) لأنه بهذا القول يوهم أن يكون له مكان فكان مشركًا، قال الله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[2] فإن قال: أقول بهذه الآية ولكن لا أدري أين العرش في

---

(١) الفتح: ١٨.
(٢) طه: ٥.

السماء أم في الأرض فقد كفر أيضًا، وهذا يرجع إلى المعنى الأول في الحقيقة؛ لأنه إذا قال: لا أدري أن العرش في السماء أم في الأرض فكأنه قال: لا أدري أن الله تعالى في السماء أم في الأرض.

قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: اختلفوا في هذه المسألة، قالت الكرامية والمشبهة: بأن الله على العرش علوًّا مكانيًّا ممكنًا وأن العرش له مستقر، ويصفونه بالنزول والمجيء والذهاب ويقولون: هو جسم لا كالأجسام- تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، واحتجنا بقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ إلا أنا نرد عليهم فنقول: إن العرش لم يكن فكان بتكوينه؛ فلا يخلو إما أن يكون كونه لإظهار عظمته وجبروته على خلقه وإما لاحتياجه إلى القعود عليه، ولا يجوز أن يقال: «لاحتياجه إلى القعود عليه» لأن المحتاج لا يكون خالقًا لأنه محتاج مقهور لحاجة، والمقهور لا يكون أميرًا فكيف يكون إلهًا؟ فإذا بطل هذا الوجه صح الوجه الأول وهو كونه لإظهار عظمته وجبروته على خلقه ولا حاجة له إليه، ثم معنى الاستواء استواء المملكة؛ لأن كل شيء مقدور العرش والعرش مقدور الرب، وهذا كما يقال: فلان استوى على سريره ومد عليه رجليه، يعنون بذلك استواء أمور الولاية له وانقطاع المنازعة في الإمارة عنه، وتأويل آخر: وهو معنى الاستواء خلقه على عرشه كما قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾[1] أي استوى فعل التخليق على عرشه، فقد مررنا على المشبهة فلم يبق لهم شبهة في الاستواء، ونرد عليهم في قولهم: «الجسم لا كالأجسام» فنقول: إن الجسم من عرض وجوهر، والله تعالى خالق الأعراض والجوهر فلا يوصف بهما.

---

(١) الأعراف: ٥٤.

فإن قيل: أليس يقال له: شيء لا كالأشياء؟ فكذلك يقال: جسم لا كالأجسام.

قلنا: الشيئية عبارة عن الوجود في نفي الوجود، وذا لا يجوز وليس الجسم بمثابته، ألا ترى أنه لا يقال: الكلام جسم، ويقال له: شيء، لأنه عبارة عن وجوده، وعن هذا قلنا: إنه لا يجوز للمعدوم أن يقال له: شيئًا خلافًا للمعتزلة.

فإن قيل: أيش تقولون في قوله تعالى: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[1]؟.

قلنا: اليد صفة وصف بها نفسه ونؤمن بها وبجميع أوصافه، وعلى أن تأويل اليد صفة وغيرها من الوجه والعين والقدم وهو القدرة والقوة؛ لأن زوال هذه الأشياء في الخاصة توجب الضعف وزوال القوة، والله تعالى قوي بدون الجوارح، والمعطلة تنكر أن تكون اليد والعين والوجه صفة الله تعالى فلا حاجة لإنكارها؛ لأن في ذلك تعطيل كلامه وتفويت صفاته مع أن لها تأويلًا صحيحًا، والمشبهة طائفة وصفت الله ﷻ باليد والقدم، والخارجية خالفت كلا الفريقين.

وقالت القدرية والمعتزلة: إن الله تعالى في كل مكان، واحتجّنا بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ﴾[2] أخبر أنه في السماء وفي الأرض، إلا أنا نقول: لا حجة لكم في الآية لأن المراد من الآية لو كان ما قلتم لكان وهو الذي كلٌّ فيه، فلما وصف بالشيئية دل على أن المراد به نفوذ الإلهية في السماء وفي الأرض، وبه نقول، وقول المعتزلة والقدرية في هذا أقبح من قول المشبهة لأن قولهم يؤدي إلى أن الله تعالى في أجواف السباع والهوام والحشرات- تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، وأما مذهب أهل السنة والجماعة أن الله تعالى على العرش علو عظمة وربوبية لا علو ارتفاع مكان ومسافة.

---

(١) ص: ٧٥.

(٢) الزخرف: ٨٤.

قال أبو حنيفة ﷺ: (ونذكره من أعلى لا من أسفل) لأن الأسفل ليس من الربوبية والألوهية في شيء، وروي في الحديث أن رجلًا أتى النبي ﷺ بأمة سوداء فقال: وجب علي عتق رقبة مؤمنة أفيجزئ أن أعتق هذه؟ فقال لها النبي ﷺ: «أمؤمنة أنت؟» قالت: نعم، فقال: «أين الله؟» فأشارت إلى السماء، فقال: «أعتقها فإنها مؤمنة»[(١)]!

والمعتزلة تنكر هذا الخبر وترده، وذكر في الكتاب حديث معاذ بن جبل ﷺ أن شابًا سأله فقال: ما تقول فيمن يصلي ويصوم ويحج البيت ويجاهد في سبيل الله ويؤدي زكاته ويعتق غير أنه يشك في الله ورسوله؟ قال معاذ: هذا له النار، قال: فما تقول فيمن لا يصلي ولا يصوم ولا يحج البيت ولا يؤدي زكاة ماله غير أنه يؤمن بالله ورسوله؟ قال: هذا أرجو له وأخاف عليه، فقال الشاب: يا أبا عبدالرحمن كما لا ينفع مع الشرك عمل فكذلك لا يضر مع الإيمان شيء ثم مضى، فقال معاذ: ليس في هذا الوادي أفقه من هذا الشاب.

قال ﷺ: وقد ذكرنا في هذا اختلافًا بيننا وبين الخوارج والقدرية في ارتكاب الكبيرة، غير أن هاهنا اختلافًا آخر بيننا وبين المرجئة أنها قالت: إن المؤمن في الجنة ولو ارتكب الكبائر والمعاصي وإنها لا تضر مع الإيمان، واحتجت بقول الشاب وترك إنكار معاذ، إلا أنا نقول: خرج قول الشاب عقيب قول معاذ «أرجو له وأخاف عليه»، وكان المراد من قول معاذ أن الإيمان لا يرتفع بالكبيرة، والدليل على أن الخوف واجب أن الله تعالى أمر عباده بالتقوى في غير آية من القرآن وهو يوجب الخوف، وإن زوال الخوف يوجب إسقاط العبودية وتعطيل

---

(١) أخرجه أبو داود ح (٣٢٨٤) من حديث أبي هريرة، و مسلم ح (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي، كلاهما بنحوه، ولفظ أبي داود أقرب للفظ المصنف.

الربوبية وذلك غير جائز.

قال أبو حنيفة رحمه الله: (من قال لا أعرف عذاب القبر فهو من الطبقة الجهمية والهالكية) اعلم أن هذه المسألة فرع لمسألة أخرى، وهي أن الجهمية والقدرية والمعتزلة يجعلون العقل حاسة سادسة كالسمع والبصر والشم والذوق واللمس ويثبتون الأمور على عقولهم ويقولون: إنا نرى ونشاهد أن الميت لا يتألم بها يؤلمنا في الشاهد فكذلك في الغائب، وعن هذا أنكروا عذاب القبر وتسبيح الجماد لأنهم يقولون لو كان لها تسبيح لسمعنا، وعن هذا أنكروا الميزان والصراط وخروج أهل الإيمان بالكبائر من النار والمعراج ورؤية الباري جل جلاله.

ونرد عليهم فنقول: إن العقول محدثة معرضة للعجز والضعف والكلال والتلاشي كما قال ﷺ: «تفكروا في خلق الله ولا تفكروا في الخالق»[1] لا يحتاجون إلى التفكر في الله تعالى لتلاشي أوهامهم وذهول عقولهم فلعمري إنه بيت الحس للعلل؛ فللمعقولات المدركات لا لغير المعقولات وهو يتوقف في غير المعقولات حتى يرد السمع فيتبعه إذا كان سليمًا غير سقيم اتباعه إياه في المنافع والمضار، فأراد القدرية والمعتزلة أن يدركوا كنه الربوبية بعقولهم العاجزة الكالة حتى مرضت عقولهم وسقمت ففوتوا المعرفة، وزاحم المنافقون في هذا؛ قال الله تعالى في شأن المنافقين: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ

---

(١) أخرجه أبو الشيخ في العظمة ح (٤) من حديث أبي ذر، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٦٦-٦٧)، وأبو الشيخ في العظمة ح (٢١) من حديث عبد الله بن سلام، وأبو الشيخ في العظمة ح (٣) من حديث ابن عباس، واللفظ لحديث أبي ذر.
وأخرجه الطبراني في الأوسط ح (٦٣١٩)، والبيهقي في الشعب ح (١٢٠) من حديث ابن عمر بلفظ: «تفكروا في آلاء الله، ولا تفكروا في الله»، وقال البيهقي عقبه: «هذا إسناد فيه نظر». اهـ. وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٢٦١): «وأسانيدها ضعيفة، لكن اجتماعها يكتسب قوة». اهـ.

﴿أَلِيمٌ﴾[1]، وكل عقل إذا كان سليمًا يتوقف فيما لا يستدركه بالعقل حتى يرد السمع فإذا أورد السمع تبعه، ومن الدليل على عذاب القبر أنه كائن قول الله تعالى: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ﴾[2] جاء في التفسير: مرة في القبر ومرة في القيامة، فقال: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[3] وهو عذاب القبر، وقال: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَىٰ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ﴾[4]، جاء في التفسير أن العذاب الأدنى هو عذاب القبر، والدليل على تسبيح الجماد قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾[5] وقال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[6] والأخبار في هذا كثيرة ما لا يمكن ردها.

ثم أصحاب الأهواء والبدع فرق شتى كلهم في النار، وروي عن النبي ﷺ أنه قال: **«افترقت بنو إسرائيل على اثنين وسبعين فرقة وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار إلا السواد الأعظم»**[7]، وقال: **«من أحدث حدثًا في الإسلام فقد هلك، ومن ابتدع بدعة فقد ضل، ومن ضل ففي النار»** إلى آخر ما ذكرناه.

اعلم أن المشيئة صفة الشائي، والإرادة صفة المريد، والأمر صفة الآمر، والعلم صفة العالم، والكلام صفة المتكلم، إن قال قائل لك: صفات الله واحدة أو متغايرة؟

قيل: هي ليست واحدة ولا متغايرة، لأنا لو قلنا: هي واحدة فقد عطلنا

---

(١) البقرة: ١٠.
(٢) التوبة: ١٠١.
(٣) الطور: ٤٧.
(٤) السجدة: ٢١.
(٥) الإسراء: ٤٤.
(٦) الأنبياء: ٤٧.
(٧) أخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ٢٦٨، ٢٧٤)، والأوسط (٧٢٠٢) من حديث أبي أمامة بنحوه. قال الهيثمي في المجمع (٧/ ٥١٢): «فيه أبو غالب وثقه ابن معين وغيره، وبقية رجال الأوسط ثقات، وكذلك أحد إسنادي الكبير». اهـ.

صفاته تعالى وهو مذهب القدرية والمعتزلة؛ لأنهم يجعلون الإرادة والمشيئة والقضاء والقدر والحكم كلها على معنى العلم، وعن هذا أنكروا المشيئة والإرادة والقضاء عن الشر، وكلام الله تعالى يرد عليهم في غير موضع من القرآن- وقد بينا ذلك- ولو قلنا: هي متغايرة فقد أوقعنا المغايرة بين الذات وبين الصفات وهو مذهب المعتزلة والأشاعرة، أنهم يجعلون صفات الفعل محدثة وذا لا يجوز فكذلك المغايرة بين الصفات، ثم صفات الله لا هي هو ولا غيره عند أهل السنة والجماعة، ولا هي محدثة سواء كانت من صفات الذات أو من صفات الفعل، ولا توصف بالسبق على بعض، وقوله في الكتاب ولكن سبقت مشيئته أمره يعني مأموره.

وقالت القدرية: هي غيره، وتابعها الأشعرية، وهذا فرع لمسألة أخرى وهي أن صفات الفعل محدثة عندهم، وقالوا: إنا نرى في الشاهد أنه لا يكون المكتوب مكتوبًا إلا بالكاتب ولا يحصل البناء إلا بفعل البنّاء ولا المفعول إلا بالفاعل فكذلك في الغائب، وعن هذا أنه تعالى خالق بخلقه ورازق برزقه وآمر بأمره ومريد بإرادته، ونحن نقول: خالق لم يزل خالقًا ورازق لم يزل رازقًا ومريد لم يزل مريدًا كما نقول: عالم لم يزل عالمًا وقادر لم يزل قادرًا وسميع لم يزل سميعًا وبصير لم يزل بصيرًا، وفي هذا اتفاق لأن هذا من صفات الذات، ثم من صفات الذات الجلال والكبرياء والقدرة والعلم والسمع والبصر والكلام، وما سواها من صفات الفعل كائن للتخليق والتكوين والرزق والفعل والإرادة والمشيئة والقضاء والحكم.

ويرد على القدرية والأشعرية برهانهم فنقول: إن الباني بانٍ وإن لم يبنِ، والكاتب كاتب وإن لم يكتب، وليس من ضرورة صيرورة الكاتب كاتبًا أن يحصل منه فعل الكتابة؛ فلذلك جاز أن يكون الرب خالقًا وإن لم يخلق.

ثم الدليل على ما قلنا أنه لو لم يكن خالقًا من قبل ثم أحدث لنفسه فعل الخلق فخلق الخلق به بطلت تلك الصفة عند فراغه من الخلق فبقي عاجزًا عن الخلق- تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا، وقال الله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾(١) ولأن الشيء المحدث محل التغير، فكما لا يجوز التغير على ذاته وصفاته الذاتية فكذلك لا يجوز التغير على صفاته الفعلية، ولأنه لو كان يُحدث لنفسه صفة اسم لكان شبيهًا بخلقه وهو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾(٢).

ثم المذهب الصحيح أن الله تعالى موصوف بجميع صفاته في الأزل ذاتية أو فعلية، وأن صفته لا هو ولا غيره على معنى أنه لا يزايله كون الشيء لا هو عين الشيء ولا غيره، ولم نرد به التشبيه وإنما أردنا به لطف الكلام.

وسئل أبو منصور عن صفات الله تعالى: ما هي؟ قال: لا هو ولا غيره، قيل له: لا هو ولا غيره، ما هو؟ قال: صفاته لا مجاوزة عن هذا، ثم يجوز أن يقال: عالم بعلمه وقادر بقدرته، وكذلك في جميع صفاته الذاتية لأن صفاته الذاتية كما كانت أزلية من غير خلاف لم يكن في هذا اللفظ جدل، وأما في صفاته الفعلية فلا يجوز أن يقال: خالق بخلقه لتمكن اختلاف أصحاب الأهواء فيه لكي لا يقع في الشبه.

واختلف مشايخ سمرقند احترازًا عن هذا أيضًا قالوا: عالم هو وله علم، وموصوف به في الأزل، وقادر وله قدرة، وهو موصوف بها في الأزل، ومتكلم وله كلام، وهو موصوف به في الأزل، قالوا: لأن الباء توهم الآلة كما يقال: قاطع بالسكين وضارب بالسيف، ثم هاهنا اختلاف آخر في أن الكلام محدث ولم يطلقوا عليه اسم الخلق ولا فرقوا بين اللفظين احتجوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا

---

(١) الرحمن: ٢٩.
(٢) الإخلاص: ٢-٣.

عَرَبِيًّا﴾[١] فالجعل إنما هو في الخلق إلا أن هذا هو من القدرية والمعتزلة لأن الجعل لا ينبئ عن الخلق؛ ألا ترى إلى قوله تعالى خبرًا عن الملحدين: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾[٢] فترى أن الجعل هاهنا للخلق، وقال: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾[٣]، وقال: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾[٤].

والدليل على ما قلنا: أنه لو جعل الكلام محدثًا لجاز الخرس عليه قبل إحداث الكلام، والأخرس عاجز عن أن يكون أميرًا فكيف يصلح أن يكون إلهًا؟!

فإن قيل: المكتوب في المصاحف ما هو؟ قلنا: هو كلام الله تعالى، وكذلك المقروء في المحاريب والمحفوظ في الحناجر، ولكن الحروف والهجاء والألوان والصوت كلها مخلوقة، وكلام الله تعالى لا صوت فيه ولا نغمة ولا حروف ولا هجاء، وعن هذا احترزت مشايخ سمرقند فقالوا: القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ولكن لا يقع على الحروف والهجاء واللون.

وقالت الأشعرية: ما في المصحف ليس بكلام الله تعالى وإنما هو عبارة عن كلام الله تعالى حكاية عنه، وعن هذا جوزوا إحراق ما في المصاحف، قالت: لأن الكلام صفته، والصفة لا تزايل عن الموصوف، إلا أنا نقول: هذا الهوس من نفس الأشعرية أكثر من هوس المعتزلة؛ لأن المعدوم معلوم بعلم الله تعالى، أفترى أن صفة العلم زائلة بكون المعدوم معلومًا. فكذلك الكلام لا يوصف بالمزايلة بظهور المكتوب في المصاحف، ولسنا نقول: إن الكلام حالٌّ في المصاحف حتى يكون قولًا بالمزايلة، يدل عليه أنه لو لم يكن المكتوب كلام الله

(١) الزخرف: ٣.
(٢) الحجر: ٩١.
(٣) الزخرف: ١٩.
(٤) الأنعام: ١٠٠.

تعالى لكان الكلام معدومًا فيما بين العباد فيؤدي إلى تفويت خطاب الله تعالى.

وأما الأحدية والواحدية، فإن الأحدية صفة الذات والواحدية صفة الفعل فيقال: أحد بذاته، وواحد بفعاله ثم أحديته ووحدانيته ليست من جهة العدد محتملة بالزيادة والنقصان والشركة والمثال، فيقال: العدد أحد وأحاد وواحد ووحدان، حتى قيل: فلان وحيد زمانه وفريد أوانه، فأما وحدانية الرب جل جلاله فمن جهة نفي الأمثال والأنداد عنه كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[1].

قال أبو منصور رحمه الله: الكاف هاهنا زائدة لأنها لو لم تكن زائدة لتوهم أن له مثلًا ثم ليس لمثله مثل بل معناه: وليس مثله شيء، وأما وحدانيته من جهة نفي الشركة عنه في أفعاله كما قال تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[2] فلهذا قيل في التمجيد: أحد لا مثل له وواحد لا شريك له، ثم مسألة المشيئة والإرادة قد ذكرناهما من قبل إلا أن هاهنا سأل سائل سؤالًا فقال: أمر الله تعالى بشيء ولم يشأ بخلقه أو شاء ولم يأمر به خلقه، وهذا أيضًا قد ذكرناه أنه خلق الكفر وشاءه وأمر الكافر بالإيمان ولم يشأ له.

فإن قيل: مشيئة الله مرضية أو غير مرضية؟ قلنا: هي مرضية.

فإن قيل: إذًا يعاقب الله عباده على ما يرضى؟ قلنا: لا، بل يعاقبهم على ما لا يرضى لأنه يعاقب الكافر على كفره، والكفر غير مرضي، وكذلك المعاصي غير مرضية بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[3].

فإن قيل: ألست قلت: المعاصي والكفر بمشيئة الله تعالى، ومشيئته مرضية؟

---

(١) الشورى: ١١.
(٢) البروج: ١٦.
(٣) الزمر: ٧.

قلنا: نعم، إن المشيئة والإرادة والقضاء وجميع صفاته مرضية غير أن الفعل الحاصل من العبد بمشيئته قد يكون مرضيًّا نحو الطاعة، وقد يكون مسخوطًا غير مرضي كالمعاصي، اعتبر هذا بالأعيان لأنه خلق نفس الكافر بلا خلاف وليس يرضى بنفس الكفر، وكذلك الخمر والخنازير فكذا هذا في الأفعال.

فإن قيل: هل كان الله قادرًا على أن يخلق الخلق كلهم مطيعين كالملائكة؟ قلنا: نعم لقوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾(١)، وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾(٢).

إن الملائكة خلقوا للطاعة وهم معصومون عن المعاصي إلا هاروت وماروت فإنها مخصوصان من بين الجملة، والشياطين خلقوا للشر إلا واحدًا منهم قد أسلم ولقي النبي ﷺ هو هام بن هيم بن لاقيس بن إبليس فعلمه ﷺ سورة الواقعة، والمرسلات، وعم يتساءلون، وإذا الشمس كورت، وقل يا أيها الكافرون، والإخلاص، والمعوذتين؛ فإنه مخصوص من جملة الشياطين، وأما الإنس والجن فخلقوا على الفطرة.

ثم اختلفوا في تفسير الفطرة.

قالت المعتزلة: هي الإسلام، وعن هذا أن الكافر بكفره نبذ الإسلام وراء ظهره بفعله من غير مشيئة الله- وقد مر الكلام في المشيئة.

وقال أهل السنة والجماعة: إن الفطرة كما قال الله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾(٣)، وقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾(٤)... الآية، أي خالقها، وقول النبي ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة إلا أن أبويه يهودانه أو

---

(١) الأنعام: ١٤٩.

(٢) المائدة: ٤٨.

(٣) الروم: ٣٠.

(٤) فاطر: ١.

ينصرانه أو يمجسانه حتى يعرب عنه لسانه إما شاكرًا وإما كفورًا»[١] إما بحق وإما بباطل، لو ترك على الخلقة التي ولد عليها لاستدل بها على خالقه إلا أن أبويه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه أي يصيران سببًا للتهود والتنصر، كما قال تعالى في شأن الأصنام: ﴿إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾[٢] أي صرن سببًا للضلالة؛ فإذًا الإنس والجن خلقوا على صفة الإسلام لا على صفة الكفر، ثم من اهتدى فقد اهتدى بهداية الله، ومن ضل فقد ضل بإضلال الله كما قال تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾[٣]، فالهداية صفة الرب جلت قدرته، والاهتداء صفة العبد، والإضلال صفة الرب تعالى، والضلال صفة العبد، والرب بجميع صفاته خالق لم يزل لم يلد ولم يولد ولم يحدث له صفة على ما بيناه، والعبد بجميع صفاته مخلوق، ثم الإنس والجن غير معصومين إلا الرسل والأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين فإنهم معصومون عن الكبائر؛ فإنهم لو لم يكونوا معصومين عنها لم ينفكوا عن الكذب، والكاذب لا يصلح للرسالة، وغير معصومين عن الصغائر لأن الله تعالى أثبت لهم مقام الشفاعة، فلو عصموا عن الصغائر لوقع الضعف في مقام الشفاعة؛ لأن من لم يُبتلَ ببلية لم يرقَّ على

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٤٣٥)، (٤/ ٢٤)، والطبراني في الكبير (١/ ٢٨٣)، وأبو يعلى في مسنده ح (٩٤٢) من حديث الحسن البصري عن الأسود بن سريع، وليس فيه: «إما شاكرا وإما كفورا»، قال الهيثمي في المجمع (٥/ ٥٧٠): «بعض أسانيد أحمد رجاله رجال الصحيح». اهـ. والحسن لم يسمع من الأسود بن سريع كما في المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٤٠)، وجامع التحصيل للعلائي (ص ١٦٣-١٦٤).

وقد ورد قوله: «إما شاكرا وإما كفورا» من حديث الحسن عن جابر عند أحمد في مسنده (٣/ ٣٥٣)، وليس فيه: «إلا أن أبويه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»، وقال الهيثمي في المجمع (٧/ ٤٤١): «فيه أبو جعفر الرازي وهو ثقة وفيه خلاف وبقية رجاله ثقات». اهـ. والحسن لم يسمع من جابر كما في المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٣٨)، وجامع التحصيل (ص ١٦٣-١٦٤).

(٢) إبراهيم: ٣٦.

(٣) النحل: ٩٣.

المبتلى، فهذا هو الحكمة في زوال العصمة عن الأنبياء في الصغائر، وبعض أصحابنا لم يلفظ الصغائر وإنما يسمونها الزلل، ولا فرق بين اللفظتين في الحقيقة.

قالت المعتزلة: الأنبياء معصومون عن الكبائر والصغائر؛ لأنهم لا يرون الشفاعة مع الرسل وهم الذين أوحى الله إليهم بجبريل عليه السلام، والأنبياء هم الذين لم يوحَ إليهم بجبريل وإنما أوحي إليهم بملك آخر أو أري في المنام أو بشيء آخر من الإلهام، ثم الرسل من له درجة الرسالة والنبوة جميعًا غير أنه لا يؤمر باستعمال ما ظهر له في درجة ما لم يوح جبريل بذلك يكون ذلك زلة صغيرة كما فعل ذلك داود عليه السلام وهو تزوج امرأة أوريا من غير انتظار الوحي بمجيء جبريل عليه السلام؛ فكان ذلك زلة منه كما قال تعالى: ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسۡتَغۡفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّۤ رَاكِعٗاۤ وَأَنَابَ﴾[1] والمصطفى عليه السلام لما انتظر الوحي بجبريل في تزوج امرأة زيد زينب ولم يتزوج بما ظهر في درجة النبوة نجا من الزلة، قال تعالى في قصته: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيۡدٞ مِّنۡهَا وَطَرٗا زَوَّجۡنَٰكَهَا﴾[2].

فهذا هو الوجه في وقوع الأنبياء في الزلل والصغائر، وفيه وجه آخر وهو إن تركوا الأفضل ومالوا إلى الفاضل -أي المباح- باجتهاد يكون ذلك زلة منهم كما أن آدم عليه السلام قال له ربه: ﴿وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾[3]، ثم إن إبليس وسوس لهما وقاسمهما وناشدهما الله حتى نسي آدم من طريق الأفضل، وظن أنه يحترم الله تعالى بقربان الشجرة فكان تاركًا للأفضل له، أن يرعى الأمر ولا يدخل في الاجتهاد فكان ذلك زلة منه حتى قال جل جلاله: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾[4]، هذا من الله تعالى على وجه الزجر والتنبيه لا على وجه تحقيق الكبيرة

---

(١) ص: ٢٤.
(٢) الأحزاب: ٣٧.
(٣) البقرة: ٣٥.
(٤) طه: ١٢١.

والغواية فيه، ألا ترى أن آدم لما انتبه مع حواء صلوات الله عليهما قالا: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾(١) قال الرب جلت قدرته: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴿١١٥﴾﴾(٢) فهذان الوجهان في وقوع الأنبياء في الزلل والصغائر.

ثم اختلفوا في تفضيل آدم ومحمد، قال بعضهم: آدم أفضل من محمد، وقال بعضهم: محمد أفضل من آدم، وهذا أصح من الأول، فهذا الاختلاف فيما بين مشايخنا، واختلاف آخر بيننا وبين المعتزلة، قالت المعتزلة: الملائكة أفضل من المؤمنين، وقال أهل السنة والجماعة: إن المؤمنين أفضل من الملائكة؛ لأن المؤمنين ركب فيهم الهوى مع العقل، والملائكة ركب فيهم العقل دون الهوى، ولهذا يثاب المؤمنون على أعمالهم ولا ثواب لأعمال الملائكة، وحسبت المعتزلة أن الفضل بالأعمال حتى قالت بتفضيل الملائكة على المؤمنين، وليس كما حسبت بل الفضل بالتفضيل كما قال تعالى: ﴿۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾(٣) أضاف التفضيل إلى ذاته، وهذا اختلاف يرجع إلى اختلافنا معهم في تفويض الأعمال إلى العباد ونفي خلق أفعالهم وقد بينا ذلك، ثم بعد الأنبياء والمرسلين أبو بكر وعمر ﭬ، واختلفوا في عثمان وعلي ﭬ، قال بعضهم: عثمان أفضل من علي كما في مراتب الخلافة، وقال بعضهم: علي أفضل من عثمان، وقال بعضهم بتفضيل الشيخين وبحب الختنين، واختلفوا في تفضيل فاطمة وعائشة ﭬ، قال بعضهم: عائشة أفضل من فاطمة لأن درجتها مع النبي في الجنة، وقال بعضهم: فاطمة أفضل من عائشة لأن درجة عائشة إنما ارتفعت تبعًا للنبي ﷺ.

* * *

(١) الأعراف: ٢٣.
(٢) طه: ١١٥.
(٣) البقرة: ٢٥٣.

باب آخر

قال الفقيه ﷺ: قد ذكرنا مسائل هذا الباب إلا مسألة واحدة وهي مسألة خلق الجنة والنار، قلنا: مخلوقتان، وقالت الجهمية والمعتزلة: هما غير مخلوقتين؛ لأن الله تعالى ليس بعاجز عن خلقهما فيخلقهما وقت افتراق الفريقين، ونرد عليهم بقوله تعالى في شأن الجنة: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[1]، وفي شأن النار بقوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾[2]؛ ولأن قولهم يؤدي إلى تكذيب الله في خبره؛ لأنه تعالى خوف الكافرين بالنار ورغب المؤمنين في الجنة، والتخويف بالمعدوم والترغيب فيه لغو وعيب- تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، وقوله في الكتاب: أهما شيء أم ليسا بشيء؟ هذا أيضًا مختلف فيه أن المعدوم شيء أم لا؟ قالت المعتزلة: هو شيء واحتجت بقوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾[3] والزلزلة معدومة فسماها الله شيئًا، إلا أنا نقول معناه: أن تكون الزلزلة شيئًا عظيمًا وقت كونها ووجودها، لا أنه سماها في الحال شيئًا.

فإن قيل: لو كان المعدوم يسمى معلومًا لوصفنا الله بالجهل وحاشا أن يوصف الرب جل جلاله بالجهل، ولو سميناه: شيئًا لقلنا بحدوث الأشياء بنفسها بقدمها وأزليتها، وهو بعينه مذهب الدهرية والزنادقة والأفلاكية وهم أشر من الدواب وأخبثها؛ لأنهم ينكرون الصانع ويقولون بقدم الدهر ويضيفون الأمور إلى الطبائع، فنرد عليهم فنقول: بأن العالم محدث وأن له محدثًا، والدليل على هذا تغير الأشياء وتكونها من حال إلى حال من رطوبة إلى يبوسة ومن صحة إلى سقم ومن قوة إلى ضعف ومن استواء إلى اعوجاج، فلو كانت

---

(١) الشعراء: ٩٠.
(٢) البقرة: ٢٤.
(٣) الحج: ١.

بنفسها لما تغيرت عن حالها فلما تغيرت عن حالها دل أن لها مغيرًا ومحدثًا.

وروي عن أبي حنيفة ﷺ أنه ناظر دهريًا وألقى عليه الحجة، فقال الدهري: إنما تغيرت الأشياء من حال إلى حال لأن بناءها على الطبائع الأربعة: رطوبة ويبوسة وبرودة وحرارة، فما دامت هذه الطبائع الأربع مستوية فصاحبها مستوٍ أيضًا، ومتى غلبت طبيعة منها على سائرها زالت عن الاستواء فزال استواء صاحبها أيضًا.

قال أبو حنيفة ﷺ: أقررت بالصانع والمصنوع والغالب والمغلوب من حيث أنكرت؛ لأنك قلت: إحدى الطبائع تغلب على سائرها، وسائرها تصير مغلوبة، فثبت أن للعالم غالبًا في الحكمة، فقد تعدينا عن مسألتكم فقلنا: الغالب ليس هو إلا الصانع جلت قدرته، الدهري يهذي فقال أبو حنيفة: لي أن أتكلم مع الخصم حتى يهذي وليس لي أن أتكلم حتى يخرس لأن الإخراس معجزة والمعجزة للأنبياء لا لغيرهم، فإذًا الجنة والنار موجودتان عندنا والساعة لا تسمى شيئًا لأنها غير مخلوقة وغير موجودة عندنا خلافًا للمعتزلة؛ لأنها قالت: إن الساعة مخلوقة إلا أنها لا تظهر للأحياء فإذا مات الإنسان ظهرت له، واحتجت بقوله ﷺ: «من مات فقد قامت قيامته»[1] إلا أنا نقول: إن معناه أنه يظهر له حال سعادته وشقاوته من ضيق القبر وسعته وكونه روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النيران وانتزاع الروح على الإيمان أو على الكفر، والدليل على ما قلنا أن الساعة منتشرة في السماء والأرض غير مقتصرة فلو كانت موجودة لكانت ظاهرة، قال أبو منصور: ما أهون القيامة في قول المعتزلة أنها موجودة فيما

---

(١) قال العراقي في تخريج الإحياء (٤/ ٢٥): «أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الموت من حديث أنس بسند ضعيف». اهـ. وعزاه السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٦٧٠) إلى الديلمي من حديث أنس أيضًا.

بيننا ولا تظهر أهوالها، واختلاف آخر في الجنة والنار أنهما يفنيان عند الجهمية والقدرية والمعتزلة، إلا أن المعتزلة لا يصرحون بذلك؛ لأنهم يجعلون الثواب بإزاء الأعمال الصالحة والعقاب بإزاء الكفر والمعاصي، والأعمال متناهية فكذلك ثوابها وعقابها إلا أنا نرد عليهم بقوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾(١)، وقال في نعم الجنة: ﴿لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾(٢).

فإن قيل: القول ببقاء الجنة والنار على الأبد يؤدي إلى الشركة في بقاء الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾(٣).

قلنا: هذا من ترهاتكم لأن الجنة والنار لم يكونا فكانتا بتكوين الله إياهما وتدومان بدوام الله إياهما أيضًا، وقوله: لا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين ألبتة، وقد ذكرنا الكلام في الصفات، وهو يغضب ويرضى لأن من لا يغضب ولا يرضى لا يكون آمرًا ولا ناهيًا- تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، غير أن غضبه ورضاه صفته لا هو ولا غيره، وقوله في الكتاب: غضبه عقوبته ورضاه ثوابه؛ لأن عقوبته ناره وثوابه جنته وهما محدثتان، إلا أن عقوبته لما كانت بغضبه وثوابه لما كان برضاه جاز أن يقال: غضبه عقوبته ورضاه ثوابه.

* * *

---

(١) التين: ٦.
(٢) الواقعة: ٣٣.
(٣) القصص: ٨٨.

باب آخر

قد ذكرنا الإيمان مع تفاصيله وفروعه من قبل وقول ما هو في إصبعك، قد ذكرنا في الكتاب انتشار نور الإيمان أيضًا في جميع الأعضاء من قبل، وقوله: إذا قطعت الإصبع يذهب الإيمان منها إلى القلب.

قلنا: نعم، وهذا صحيح لأن المعنى الذي قاربه الإيمان في الجسد هو لا يتجزأ فقام بذلك المعنى.

فإن قيل: إذا مات العبد أين يذهب إيمانه، يكون مع روحه أو يكون مع بدنه؟ قلنا: لا بهذا ولا بذلك، ولكن بالمعنى الذي صار به العبد أهلًا للإيمان ولأنه صار صالحًا لعبادة ربه في حال حياته وجعله صالحًا لعبادته بعد مماته.

فإن قيل: أيش ذلك المعنى؟ قلنا: هو تنوير الله تعالى حقيقة على ما بيناه من قبل، فإن قيل: أين تذهب سائر أعماله؟ قلنا: اتصلت بثواب الله تعالى أو بعقابه.

فإن قيل: بأي شيء يُعرف الله؟ قلنا: فيه اختلاف، قال بعضهم: يعرف بالعقل، وبه قالت المعتزلة، وعن هذا قالوا: إن الإيمان بالتقليد لا يصح، وقالوا بكفر العوام لأن الناس عندهم في العقل سواء، وسووا عقول الكفرة والفجرة مع عقول الأنبياء والرسل والأولياء، وقالت الأشعرية: يعرف الله بالله لا بغيره، وعن هذا قالوا: إن أحدًا لا يعرف الله حق معرفته وإن كان نبيًا مرسلًا أو ملكًا مقربًا وهو يعرف نفسه حق معرفته، وغيره من الملائكة والمؤمنين خالون عنه ولا يتعجب منهم هذا لأنهم شاكُّون في إيمانهم.

ونرد عليهم بقوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾(1)... الآية؛ فالله بيَّن شهادة نفسه والملائكة وأولي العلم؛ فمن

(1) آل عمران: ١٨.

أوجب الشك في شهادة العبد فقد أوجب الشك في شهادة الرب أيضًا، وقال الله تعالى في شأن الكفر: ﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ۝ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾[1] أي ما عرفوا الله حق معرفته، فمن قال بأن المؤمن لا يعرف الله حق معرفته فقد أوقع التسوية بين المؤمن والكافر وكفى به قبحًا وسيئًا.

وأما مذهب أهل السنة والجماعة فهو أن الله يعرف بتعريفه ببيان طريقه ودلائله، إليه أشار بقوله تعالى: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾[2] وكما قال تعالى: ﴿فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[3]؛ فإذا كانت المعرفة بتعريف الله ﷻ وقعت موقع الحقيقة، ولكن نحن لا نعبده حق عبادته؛ لأن الواحد منا وإن جمع عبادات أهل السموات والأرض وقوبلت تلك العبادات كلها بنظرة واحدة التزمتها.

فإن قيل: إن العبادات بتوفيقه فلم تقع موقع الحقيقة، قلنا: لا نقول بأن العبادة الخالصة لا تقع موقع الحقيقة وليست هي بحق الله بل هي حق الله، ولكن معنى قولنا: لا نعبده حق عبادته أننا ضعفاء عاجزون لا ننفك عن التقصير وإيقاع الخلل في العبادة، وهذا المعنى معدوم في المعرفة، وبالله التوفيق.

تمت الرسالة بحمد الله وحسن توفيقه.

---

(١) الحج: ٧٣-٧٤.
(٢) البلد: ١٠.
(٣) الزمر: ٢٢.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی